التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة

د– يدو محمد – جامعة البليدة 02

أ.حنيش فتحي– جامعة البليدة 02

الملخص:

تعد المشكلات البيئية من المشكلات التي لا تزال تنال اهتماماً ، بحثياً وفكرياً وافرا تبلور في عقول المفكرين من الاقتصاديين المفكرين والسياسيين ، ومجموعة الأدبيات العلمية والمعرفية التي ناقشت في عمقها الفكري مختلف أبعاد وتداعيات الظاهرة ، لاسيما مع مع تزايد حدة القضايا البيئية المعاصرة وتفاقم آثارها في الآونة الأخيرة بالشكل الذي أثار الإنتباه نحو الإهتمام بالبيئة بحثاً ودراسةً، تحليلاً وتقييماً، للتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط البيئية **بالتنمية المستدامة** ، لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في عمل المؤسسات والعمل على تأهيلها بما يستجيب للتطورات والتغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي و تأثيره على استراتجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية التى لا تستطيع المنافسة لذا ينبغي العمل على تأهيل المؤسسة ودمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة وعلى راسها سياسة **التأهيل البيئي**.

الكلمات المفتاحية : **البيئة، التنمية المستدامة، التأهيل البيئي، المسؤولية الاجتماعية** .

مقدمة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها الى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف الى تعظيم أرباحها ، إلا أنه يترتب عن ذلك مجموعة من الاثار السلبية على البيئة من حيث التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية ، وعلى المجتمع من حيث الاستغلال غير العقلاني لليد العاملة و التأثير على صحة الانسان .

باعتبار المؤسسات الاقتصادية مكون رئيسي للتنمية و التي تؤثر أنشطتها المختلفة على البيئة بوجه عام ، أضحى تزايد أهمية دور هذه المؤسسات تجاه البيئة من المسائل اللازمة لبقائها ونموها تأسيسا على وجوب ممارسة أدوارها الاجتماعية و الاقتصادية ، أصبح لزاما عليها الالتزام بدورها في المحافظة على البيئة التي تنشط فيها وأن تتبنى سياسات حمائية تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة ، فقد برز الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تركز أساسا على الاقتصاد البيئي الذي يعتمد على نظم الإدارة البيئة التي تهدف لحماية البيئة وتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية ، فأصبحت المعايير البيئية تحتل موقعاً متميزاً في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ،كما أصبح احتياز هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية .

انطلاقا من هذه الاعتبارات يتضح للجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية عامة والمصدرة خاصة أهمية التأهيل البيئي كتحدي أساسي ورهان استراتيجي لا يقل أهمية عن برامج التأهيل الصناعي المعتمدة من قبل ، وهذا بغية الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات ، وتسهيل دخولها للأسواق الأجنبية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، ضمن هذا السياق نطرح لإشكالية التالية :

الى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها منظومة التأهيل البيئي ؟

✍ **أهداف البحث:**

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفًا إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي :

- محاولة تسليط الضوء على أسس وابعاد **التنمية المستدامة** في الجزائر .
- إبراز السياسات والأسس اللازمة لتفعيل سياسة **التأهيل البيئي** وكيفية أدائها مستقبلاً .
- محاولة تنبيه الرأي العام لضرورة الاهتمام أكثر بقضية **البيئية والتنمية المستدامة** ، وضرورة التركيز على بذل جهود أكبر لبناء **منظومة التأهيل البيئي**.

✍ **منهج البحث:**

تقتضي طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة،وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية ،إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إستعراض مختلف المفاهيم الأساسية .

✍ **هيكلة البحث :**

وللالمام بجوانب الموضوع وبلوغا للأهداف المرسومة سلفاً لهذا الجهد العلمي ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع **التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة** ، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية ، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة ، حيث تمثلت هذه المحاور فيمايلي.

المحور الاول : الاطار النظري للبيئة والتأهيل البيئي .

المحور الثاني : التنمية المستدامة .

المحور الثالث : المسؤولية الاجتماعية والبيئية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة .

المحور الاول : الاطار النظري للبيئة والتأهيل البيئي :

مع تزايد المشكلات البيئية ، أصبح من الضروري إعادة النظر في عمل المؤسسات والعمل على تأهيلها بما يستجيب للتطورات والتغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي و تأثيره على استراتجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية التى لا تستطيع المنافسة لذا ينبغي العمل على تأهيل المؤسسة ودمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة

اولا : مفاهيم عامة حول البيئة :

1- **مفهوم البيئة ومشاكلها :**

أ- المفهوم اللغوي للبيئة :

يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر(بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء) ، حيث وضح ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب ، باء إلى الشيء يبوء بوءا ، أي رجع .

وتبوأ : أي نزل وأقام ، نقول (تبوأ فلان بيتا) ، أي اتخذ منزلا ، وقد ذكر ابن منظور لكلمة (تبوأ) معنيين قريبين من بعضها: [1]

الأول : بمعنى إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه ، قيل (تبوأة) : أصلحه وهيأه ، وجعله ملائما لمبيته ، ثم اتخذه محلا له .

الثاني : بمعنى النزول والإقامة ،كأن تقول : (تبوأ المكان) أي حله ونزل فيه وأقام به .

ويلاحظ المتدبر للقران الكريم وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاء بها المعنى اللغوي للبيئة مثل قولي تعالى : {وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ **يَتَبَوَّأُ** مِنْهَا حَيْثُ يَشَاء نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاء وَلاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} سورة يوسف الآية 56 ، أي يتخذ .

وقوله تعالى : { وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ و**بَوَّأَكُمْ** فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ }سورة الأعراف الآية 74 ، أي أسكنكم

ب- المفهوم الاصطلاحي للبيئة:

عرف هذا المصطلح بمعناه الواسع من العصور القديمة ولقد استخدم علماء المسلمين كلمة البيئة استخداما اصطلاحيا منذ القرن الثالث هجري ، وربما كان ابن عبد ربه أقدم من نجد عنده المعنى الاصطلاحي للكلمة في كتابه (الجمانة) ، أي الإشارة إلى الوسط الطبيعي (الجغرافي والمكاني والإجمالي) الذي يعيش فيه الكائن الحي ، بما في ذلك الإنسان والإشارة إلى المناخ الاجتماعي (السياسي والأخلاقي والفكري) المحيط بالإنسان .[2]

وهذا ربما يتفق مع ماجاء به العالم الألماني أرنست هيغل الذي استعمل أول مرة كلمة Ecology أي علم البيئة في عام 1988 م . وقد اخذ هذه من المصطلح الإغريقي (oikos) بمعنى منزل، (logos) ومعناها علم ، وعرفها بأنها العلم الذي يدرس الكائن الحي في مجموعة عوامل حية (بيولوجية) . عوامل غير حية (كيميائية وفيزيائية) ينتج عنها علاقات قد تكون ايجابية أو سلبية أو كلاهما معا[3].

وظهرت هذه الكلمة في أواخر القرن التاسع عشر في اللغة الانجليزية (environment) للدلالة على الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو الكائنات الحية ،كما تستخدم للدلالة على الوسط او المحيط أو المكان الذي به الكائن الحي ويؤثر في حياته [4] ، ويتطابق اللفظ في اللغة الفرنسية مع اللغة الانجليزية فكلمة البيئة l'evironnment تعد من المصطلحات الحديثة في اللغة الفرنسية وهي تستخدم للدلالة على الظروف الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية .

ت- المفهوم الحديث للبيئة :

عرف مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في استوكهولم عام 1972 البيئة على أنها : رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما ، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته .[5]

ويتفق هذا مع التعريف الذي ينص ان البيئة هي كل ما هو خارج جسم الإنسان ،كما عرفها البعض الأخر أنها هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه على مقومات حياته ، ويمارس فيه علاقاته مع أفراده .

لقد عرفت منظمة الدولية للتقييس الايزو على أنها : البيئة هي الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء ، التربة ، الموارد الطبيعية ، النبات ، الحيوان ، الإنسان، وتداخلات جميع هذه العناصر وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي. [6]

من التعريفات السابقة يمكن القول أن البيئة هي: الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها و يؤثر فيها.

2- المشاكل البيئية :

خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولت البيئة ومشكلاتها، مع تفاقم تداعياتها الوخيمة إلى قضايا ساخنة تفرض نفسها بإلحاح في كل مكان من العالم ، لا على المعنيين بشؤون البيئة والمتخصصين بها فحسب ، بل وعلى جميع الناس أينما وجدوا وحيثما كانوا ، وبذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي إهتم بها الفكر الاقتصادي ، والإداري ، والاجتماعي ، حصر العلماء 27 مشكلة بيئية يعاني منها العالم ومن أهمها :

ظاهرة الاحتباس الحراري – تآكل طبقة الأوزون حيث يشكل الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة – و التلوث الهوائي، التغير المناخي ، التصحر ، الضوضاء (التلوث السمعي) .

أ- التلوث :

مصطلح يعنى بكافة الطرق التي بها يتسبب النشاط البشري في إلحاقه الضرر بالبيئة الطبيعية ويشهد معظم الناس تلوث البيئة في صورة مكان مكشوف للنفايات أو في صورة دخان اسود ينبعث من احد المصانع ولكن

التلوث قد يكون غير منظور ومن غير رائحة أو طعم وبعض أنواع التلوث قد لا تسبب حقيقة في تلوث اليابسة والهواء والماء ولكنها كفيلة بأضعاف متعة الحياة عند الناس والكائنات الحية الأخرى فالضجيج المنبعث من حركة المرور والآلات مثلاً يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التلوث .

قال الله عز جل : بسم الله الرحمن الرحيم : { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } سورة الروم : الآية 41

ب- التغير المناخي :

يعد تغير المناخ مشكلة عالمية طويلة الأجل تنطوي على تفاعلات معقده بين العوامل البيئية وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و التكنولوجية و يترتب عليه تأثيرات مهمة على المستوى الدولي و الإقليمي ويشمل زيادات في درجة الحرارة "الاحتباس الحراري العالمي" ، وارتفاع مستوى سطح البحر والتغيرات في أنماط سقوط الأمطار ، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة .

ت- الزيادة السكانية و استنزاف الموارد الطبيعية :

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي إحدى المشكلات الضخمة التي تؤرق شعوب الدول النامية ، وهذه المشكلة هي السبب في أية مشاكل أخرى قد تحدث للإنسان ، و لابد وأن نفكر في ما هو قادم من السنين وما ينتظر البشرية من نقص في الطاقة والغذاء والعمل والإسكان والعناية الصحية، حيث استنفذت المصادر الطبيعية وتلوثت التجمعات السكانية .

ثانيا : ماهية التأهيل البيئي :

أدرجت العديد من الدول وخاصة منها المتقدمة عدة مواصفات وشروط تتعلق بالمنتج وطرق الإنتاج و التعليب والتسويق و أصبحت هذه الدول تعتمد المواصفات البيئية كشرط أساسي لولوج هذه المنتجات إلى أسواقها ، فصّار التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية من أولويات الدول وخاصة منها التي اندمجت ضمن اتفاقيات التبادل الحر.

1- مفهوم التأهيل البيئي :

التأهيل البيئي هو " مسلسل يستهدف إعداد المؤسسة لمواجهة مقتضيات أسواق حرية التبادل خاصة فيما يتعلق بتحديث تجهيزاتها وبوجه أخص رفع مستوى قدراتها التنافسية ".[7]

تعريف اخر يرى بأنه " التأهيل الصناعي للارتقاء الى مصاف المنتجات العالمية العالية الجودة والمحترمة لسلامة البيئة وصحة الإنسان ، حيث يلزم المشروع كل أصحاب المؤسسات ومنتجي الخدمات على توفير مواد استهلاكية غير ملوثة مما يساهم في تغيير انماط الاستهلاك في اتجاه الاستدامة ودفع الصادرات الوطنية واكتساب المزيد من الاسواق الخارجية للبلاد ". [8]

التأهيل البيئي منظومة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير المادية وغير المادية بغرض الالتزام بالمقاييس والمواصفات البيئية والصحية والسلامة لمنتوجاتها ولطرق إنتاجها التي تشترطها الدول المستوردة . [9]

وبناء على ما سبق من تعاريف للتأهيل البيئي يمكن القول أن التأهيل البيئي عبارة عن منظومة ترتكز في الأساس على تطوير وسائل الإنتاج والنهوض بالجودة واحترام الجوانب البيئية داخل المؤسسة بالإمكانات الداخلية أو بمساعدة الحكومة .

2- أهداف تأهيل المؤسسات الاقتصادية :

تسعى عملية التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية الى تأهيل المؤسسات ومساعدتها على انتاج مواد وخدمات محترمة للبيئة وذلك في قطاعات حيوية تشتد المنافسة الدولية بشأنها كالصناعات الغذائية ومواد التنظيف والسياحية ، و لا جدال حول أهمية المواصفات البيئية الصحية في تطوير قدرات المؤسسة الاقتصادية من حيث تخفيف عبء كلفة الانتاج وتنمية جاذبيتها في اسواق الاستهلاك حيث اصبحت الجوانب الصحية والبيئية معايير أساسية لاقتناء منتج دون غيره [10]، كما ترمي هذه العملية إلى حث الصناعيين ومنتجي الخدمات على توفير مواد استهلاكية غير ملوثة مما يساهم في تغيير أنماط الاستهلاك في اتجاه الاستدامة .

تأهيل المؤسسات من الجانب البيئي يهدف لتحقيق عدة جوانب منها :[11]

1- النهوض بالإنتاج الصناعي النظيف وتدعيم نقل التقانات البيئية الملائمة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية .

2- تكوين أطر المؤسسات الصناعية في مجال التصرف والتدقيق البيئي والتحكم في استهلاك الماء والطاقة .

3- تقديم الاحاطة الفنية للمؤسسات في مجال تطوير طرق الانتاج والتحكم في الموارد والمواد الاولية المستعملة .

4- تنمية القدرات الوطنية في مجال التصرف البيئي .

5- تركيز منظومة التصرف البيئي حسب المواصفات العالمية وذلك لفائدة العديد من المؤسسات الاقتصادية .

6- حفز الموظفين علي الإبداع لتقليل التكاليف البيئية مع زيادة وعيهم بقضايا الأمن والسلامة المهنية ، وذلك بتزودهم بالتدريب حتى يمكنهم أن ينفذوا مسئولياتهم البيئية بفاعلية.

7- حصول المؤسسة علي ميزة تنافسية نتيجة رضاء العملاء عن العمليات والمنتجات والخدمات التي يتم توجيهها لتصبح مميزة بيئيًا.

8- تشجيع المؤسسات في الحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة البيئية.

3- مراحل التدخل البيئي لدى المؤسسة الاقتصادية :

يشمل برنامج التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية على الأقل المراحل التالية :

أ- المرحلة الاولى : الانتاج النظيف :

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الإنتاج الأنظف بأن التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتقليل المخاطر على الإنسان والبيئة ". [12]

- **مزايا الانتاج الانظف** : يحقق الانتاج الانظف عدة مزايا منها :[13]

✓ هو طريق عملي لتطبيق التنمية المستدامة.

✓ هو يسمح بإنتاج أكبر وأفضل باستخدام أقل للمواد الأولية والموارد والطاقة وبإفراز أقل للنفايات و الانبعاثات ، وبالتالي يخفض إلى الحد الأدنى حدوث التأثيرات البيئية

✓ خفض تكلفة التشغيل : من خلال خفض استهلاك المواد الخام والمياه والطاقة والاهتمام بالصيانة لخفض الطاقة نتيجة التسربات وسوء التخزين .

✓ تحسين ورفع مستوى تكنولوجيا الانتاج أي متابعة التطور العالمي الحاصل في وسائل الانتاج .

✓ حماية العاملين والمواطنين والبيئة : يؤدي الانتاج الانظف الى حل مشكلة التلوث ، بما ينعكس على تحسين بيئة العمل الداخلية وخفض التدهور البيئي .

- **خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف:** يتطلب تفعيل آليات الإنتاج الأنظف عدة خطوات أهمها: [14]

✓ تحديد الأنشطة الضارة بالبيئة ، والحدود القصوى لهذا الضرر، والتي يمكن أن يسمح بها عند استخدام آلية الإنتاج الأنظف ، مع تحديد المواقع التي يمكن أن تتحقق فيها فرص النجاح لهذه الآلية .

✓ حساب تكلفة تنفيذ كل فرصة على حدى، وتقدير الفوائد المتوقع تحقيقها نتيجة الاختيارات والبدائل السابق تحديدها.

✓ إعطاء الأولوية للإجراءات منخفضة أو عديمة التكلفة، مع اعتماد خطط تنفيذية محددة توضح بدقة كيفية تنفيذ خطوات الإنتاج الأنظف بأيسر الطرق وأقل النفقات.

✓ توفير الدعم المالي والفني والتزام منهج الإدارة الواعية في جميع مراحل المراجعات.

✓ التزام الإدارة العليا بدعم عمليات المراجعة

ب- المرحلة الثانية : مصاحبة المؤسسات لإرساء منظومة التصرف البيئي ISO 14001

- **مفهوم سلسلة الايزو 14001 :**

أصبح هناك اهتماما دولي واضح بأنظمة إدارة البيئة وخاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية ، قبل تعريفنا لمنظومة التصرف البيئي نعرف الادارة البيئية .

الإدارة البيئة هي الإدارة الحديثة التى تسعى الى ترسيخ المفاهيم البيئية في المؤسسة والمجتمع والقاضي بحسن استغلال الموارد الطبيعية بدون اسراف والحصول في نفس الوقت على اكبر إنتاج وبالتالي التقليل من النفايات والحفاظ على البيئة وتحسن جودة المنتج .[15]

ايزو 14001 تندرج ضمن سلسلة مواصفات ايزو 14000 الخاصة بأنظمة التصرف البيئي والمعتمدة من قبل المنظمة العالمية للتقييس ، فتعد هذه السلسة أشهر اطار عمل لنظم إدارة البيئة على مستوى العالم ، حيث تساعد المنشآت على الإدارة المثلى لتأثير أنشطتها على البيئة وتحقيق الإدارة البيئية السليمة ، وقد تبنى الايزو 14001كمواصفة دولية ما يزيد عن نصف عدد الدول الأعضاء في منظمة ايزو والبالغ عددهم 160 وقد شجعت الحكومات والدول في جميع أنحاء العالم على تطبيق هذه المواصفة .

- **مكونات منظومة التصرف البيئي :**

- **السياسات البيئية** : توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية ، والتي من خلاله تحدد إطار عملها البيئي، وتوضع هذه السياسات من طرف الإدارة للتأكيد على : [16]

✓ مدى ملاءمة هذه السياسة لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن أنشطة المؤسسة

✓ كذا السلع والخدمات التي تنتجها.

✓ مدى الالتزام بالتحسين المتواصل والحد من التلوث.

✓ مدى الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية.

- **التخطيط :**

يتم خلالها تحديد الجوانب البيئية لأنشطتها التي تستطيع التحكم فيها ، ثم تحديد المتطلبات التشريعية التي تتوافق معها، ومن ثم تضع المؤسسة الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات ،وفي الاخير تقوم بإعداد برنامج عمل لإنجازها لبلوغ الغايات والأهداف .

- **التنفيذ والتشغيل :**

إن المؤسسة ملزمة بتطوير قدرات وآليات الدعم الضرورية لتحقيق سياستها البيئية وأهدافها وغاياتها ، المسؤولية البيئية لتقتصر على وضع السياسة والتخطيط لها فحسب ، كما لا تقتصر على الأقسام البيئية بل هي ضمنية في نشاطات كل الوظائف والمسؤوليات في المؤسسة الصناعية وبذلك فهذه المرحلة تتضمن سبع خطوات [17]:

✓ البيئية والمسؤولية : ويتضمن تحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات والواجبات وتعميمها لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية ، وتتضمن المواد الأساسية للتنفيذ والتحكم في الإدارة البيئية والمتمثلة في القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل.

✓ التدريب والتوعية والتأهيل : تضع المؤسسة الاحتياجات التدريبية ويتعين على جميع العاملين المرتبطين بالبيئة تلقي تدريبات مناسبة .

✓ الاتصالات : إن المؤسسة مطالبة في هذا المجال أن تضع أسلوبا معينا للتلقي والتوثيق والاستجابة والاستعلام بين الأطراف المعنية سواء كانت داخلية أو خارجية للمعلومات المتعلقة بالمظاهر الجوانب البيئية ذات التأثير الهام وتسجيل قراراتها .

✓ توثيق منظومة الادارة البيئية : تضع المؤسسة قاعدة للمعلومات وتصونها ويكون التوثيق ورقيا او الكترونيا من اجل تحديد التحرك المستندى و وصف لب عناصر المنظمة الادارية وعلاقتها بالبيئة .

✓ التحكم في الوثائق : تعد وثائق المؤسسة ذات أهمية بالغة لذا يجب أن تكون وواضحة مقروءة ومؤرخه ومحفوظة بشكل ملائم، وعلى ذلك فإن المؤسسة مجبرة على القيام بإجراءات المراقبة والتحكم في الوثائق للتأكد مم امكانية تعيين مواقعها و فحصها دوريا ، وسحب الوثائق الى فقدت اهميتها واستعمالها لدواعي قانونية .

✓ التحكم في العمليات : تحدد المؤسسة العمليات والأنشطة المتعلقة بالجوانب البيئية الهامة التي تتماشى سياساتها البيئية .

✓ الاستعداد للطوارئ ومواجهتها : تضع المؤسسة اساليب وتصونها لتحديد البواعث المحتملة للحوادث وظروف المواجهة و الحد من تأثيراتها .

- **الفحص والتصحيح :**

يعدان هذان النشطان من الأنشطة الأساسية في الادارة البيئة نظرا لأنه يضمن توافق اداء المؤسسة مع ما هو مخطط ، من خلال المتابعة والقياس لكل ماله اثر مباشر على البيئة من انشطة وعمليات عن طريق تنظيم السجلات وحفظها ومراجع نظام الادارة البيئية ، حتى تتمكن من القيام بالإجراءات التصحيحية والوقائية في حالة عدم التطابق .[18]

- **المراجعة الادارية :**

القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية لتضمن استمرار ملاءمة هذا النظام وجمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم ، ثم توثيق عمليات المراجعة ، و بيان مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية .

شهادة ايزو 14001 أصبحت مقياس التطور والجودة في التبادل التجاري الدولي ،كما ان عدد المؤسسات المتحصلة على ايزو أصبح معيار يعبر عن قدرة وصلابة أي بلد صناعي .

فمثلا يبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على المواصفة القياسية ايزو 14001 حسب المنظمة الدولية للتقييس 24 مؤسسة الى غاية 2008،[19] وهو ضئيل جدا بالمقارنة بالدول الاخرى فدولة تونس في سنة 2010 بلغ عدد المؤسسات الحاصلة على هذه العلامة 133 مؤسسة .

ت- **المرحلة الثالثة : العلامة البيئة**

تعد من أشهر المعايير البيئية في التجارة الدولية ، ويقصد بها تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة عن غيره من المنتجات الأخرى المدرجة ضمن نفس الفئة السلعية بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة عن استهلاكهم للسلع ودفعهم إلى تغيير سلوكهم بما يساعد على تعديل التصميم الصناعي للسلعة في أغراض التسويق ليصبح أكثر ملاءمة للبيئة ، ويمكن استخدام علامة الإيكو والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق محلية كانت أو خارجية ، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة ، وهى بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئيا ، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة ، في الواقع فإن إرساء العلامة الإيكولوجية ستؤدي إلى ظهور صناعة الخدمات والمنتجات المحترمة .[20]

أثر تبني العلامة البيئية : [21]

- ✓ **على مستوى المنتجين** : فالمنتجين يلتزمون بتحقيق حماية أكبر للبيئة استجابة لطلبات المستهلكين ، وبالتالي زيادة طلبات لإثبات الجودة البيئة للمواد الاولية المستعملة في دورة الانتاج.
- ✓ **على مستوى المستهلكين** : أشارت الدراسات الى أن المستهلك ممكن ان يدفع اكثر اذا كان المنتج معنونا لثقته في العلامة البيئة ، وتنامي الوعي بالمسالة البيئية ساهم في زيادة الاستهلاك للمواد المحترمة للبيئة .
- ✓ **على مستوى البيئي** : اثار للتحفيز لبلوغ درجات اخرى على مستوى الاستدامة باعتبار ان العلامة البيئة ليست غاية في حد ذاتها وإنما مسار متواصل .

وتتعلق هذه المرحلة بإنشاء علامة بيئية للمؤسسات في المجال البيئي حتى يصبح المنتوج المتحصل على هذه العلامة منتوجا يستجيب لكل الجوانب البيئية بحيث يمثل تميزا في القدرة التنافسية في الاسواق الخارجية. [22]

المحور الثاني : التنمية المستدامة :

يُعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة ، والتي ظهرت مع بداية الاهتمام العالمي بقضايا البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستخدامات غير الرشيدة لتلك الموارد، فالتنمية المستدامة ترتكز على مبادئ تحكم السلوك البشري ، لذلك فان هناك أهداف تسعى إلى تحقيقها تلك التنمية من خلال مشاركات ومساهمات أطرافها ، وباستخدام الأدوات التي تكفل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة .

1- مفهوم التنمية المستدامة :

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن نقص الملحوظ للنمو والتنمية التي لم توفر ذلك الأساس الكافي الذي يستند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات ،كما أن التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ، أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي، تعددت التعارف المتعلقة بالتنمية المستدامة سنحاول سرد جملة من التعاريف لمحاولة الوصول إلى تعريف يلقى القبول .

ولما كانت التنمية المتكاملة تقتصر دلالاتها الاصطلاحية على العمليات التي تجرى في الوقت الحاضر فقط لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الموجودين حاليا دون مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة ، إن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها فقام كاتبو تقرير لجنة برونتلاند[23] المعنون: (مستقبلنا المشترك) في عام 1987 بوضع مصطلح التنمية المستدامة للدلالة على التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.[24]

عرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية : على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كليا . [25]

البنك الدولي : يعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن .[26]

تعريف وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية :

على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.[27]

2- أهداف التنمية المستدامة :

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل ، وضحت الأمم المتحدة ثمانية أهداف أساسية التي يجب تحقيقها قبل و2015 ويطلق عليها أهداف التنمية الألفية وعليه تلتزم كل الدول والمنظمات الدولية بالعمل جاهدة لتحقيق هذه الأهداف المتمثلة في: [28]

1- الحد من الفقر المدقع والجوع ،أي إنقاص نسبة من يعيشون في فقر بمعدل النصف

2- تأمين التعليم الابتدائي للجميع .

3- ترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة ، أي إزالة الفوارق بين الجنسين في كافة المراحل التعليمية الابتدائي والثانوي وحق المرأة في الشغل ومحاربة العنف ضدها .

4- الحد من نسبة الوفيات عند الأطفال الرضع بنسبة الثلثين .

5- تحسين صحة الأمومة .

6- مكافحة الأمراض كالسيدا والملايا ....

7- إرساء شراكة عالمية للتنمية عن طريق زيادة المساعدات الرسمية للتنمية ، وتوسيع إمكانية الوصول للأسواق .

8- وكذلك هدف ضمان استمرارية البيئة

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل تداخلا كبيرا فيما بينها ومن الملاحظ أن هذه الابعاد يرتبط بعضها ببعض ، فالاقتصاد من أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي ، أو رعوي أو تجاري ... الخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد ، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها ، فتعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد .

المحور الثالث : المسؤولية الاجتماعية والبيئية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة :

تعد المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساس في التنمية المستدامة من خلال مسئوليتها الاجتماعية تجاه كل من عمالها وعملائها من جهة والمجتمع والبيئة اللذان تنشط فيهما من جهة أخرى ،كان لزاما عليها تحمل مسئولية تبني مفهوم التنمية المستدامة وذللك من اجل تحسين الأداء والفعالية وخاصة الأداء البيئي في ظل اشتداد المنافسة بين المؤسسات وشروط التجارة الدولية .

اولا : المسؤولية الاجتماعية :

لم يعد تقييم المؤسسات وقتنا الراهن يعتمد على ربحيتها فحسب ، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية حول العالم ، ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، فأدركت المؤسسات أنها غير معزولة عن المجتمع .

1– مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

أ– البنك الدولي :

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة ، وبالعمل مع الموظفين وأسرهم ، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم ، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء" . [29]

ب– المنظمة الدولية للتقييس :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها نشاطات للمؤسسة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة ، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الاخلاقي ، احترام القوانين و الادوات الحكومية بالإضافة لأنشطتها اليومية . [30]

يقصد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طريقة عمل المؤسسة و التي من خلالها تدمج الاهتمامات و القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية في صنع القرار و استراتيجيات و سياسات و قيم و ثقافة الشركة و العمليات و الأنشطة داخل الشركة بشفافية و محاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات و تستخدم هذه المشاريع تسويقيا لتحسين صورة الشركة من خلال إضفاء الصبغة الأخلاقية عليها و زيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها و كخطوة هامة و منظمة ، أصبحت بعض المؤسسات الملتزمة أخلاقيا و اجتماعيا تتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالبيئة ايزو 14000 و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية ايزو 26000 والدليل الاسترشادي للتنمية المستدامة [31]

يمكن القول ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الى الالتزام بالإسهام في التنمية المستدامة وهذا بمراعاة الجانب الاقتصادي ، الجوانب البيئية ، الجوانب الاجتماعية و لا يمكن اغفال الجانب الاخلاقي والقانوني إتجاه المجتمع والأجيال القادمة .

2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :[32]

أ- **البعد الاقتصادي :**

البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لا يشير إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية ،إنما يشير إلى الالتزام م ممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد ، وحماية حقوق المستهلك،والاستثمار الأخلاقي، وضمن هذا السياق فعلى المؤسسات أن تقوم بتبني وتطبيق مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها.

ب- البعد الاجتماعي :

لا بد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم ، ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسمًا حيث أن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها.

ت- البعد البيئي :

لا بد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات ، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة هذه الموار د .وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها ، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها ، كما وعليها استخدام معايير معينه لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي .ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شامله مثبته(ممكن إثباتها) وموثقة ومعمول بها.

3- آليات نشر المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ما يلي:

أ- **المساهمة المجتمعية التطوعية:**

يلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي تكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات حديثًا نسبيًا، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة المدى في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.[34]

ب-**العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة:**

غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وتستطيع أي شركة من خلال التفاعل النشيط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية ، وذلك بتطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات، وتستطيع المؤسسات أن تكفل صدق سهولة

الاتصالات مع عملائها، ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة ومواثيق الشرف في تدبير الإحتياجات ، وبرامج إنماء القدرات، كما تستطيع مساعدة مورديها وموزعيها على تنسيق قوة العمل والحد من الضرر البيئي.[35]

ت- حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:

فعلى الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ ، أما على الصعيد الخارجي، فإن كثيرا من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات. [36]

ثانيا : الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية

يتزايد اهتمام المؤسسات بكل نوعياتها بتحقيق وممارسة أداء بيئي متميز بالتحكم بتأثير أنشطتها ومنتجاتها أو خدماتها على البيئة مع الأخذ في الاعتبار سياساتها وأهدافها البيئية وهي تباشر ذلك في إطار التشريعات المتشددة المتزايدة ، وتطوير السياسات الاقتصادية والمعايير الأخرى لتأكيد حماية البيئة و بالإضافة للاهتمام المتنامي العام من الأطراف المعنية بخصوص المسائل البيئية .

يقصد بالأداء البيئي كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المنظمة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها .[37]

1- **أبعاد الأداء البيئي:**

- **الفعالية البيئية:**

إن الفعالية من المواضيع التي تلقى الاهتمام الكبير ، لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة ومستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة فعالية الأسس والقواعد التي بنيت عليها، وتعد الفعالية مؤشرا هاما لنجاح النظام المطبق في المؤسسة وقد اكتسب موضوع الفاعلية ا أهمية كبرى لدى الباحثين والممارسين في علم الإدارة وصانعي القرارات ، ذلك أنها ترتبط بتقييم فعالية الخطط والقرارات والسياسات المطبقة .

عرفت الفعالية البيئية حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها " تقديم سلع و خدمات ، بأسعار تنافسية تلبي حاجات المستهلكين وتحسن نوعية الحياة، وهذا بالحد من الآثار البيئية تدريجيا، مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج وصولا إلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام " . **الكفاءة :**

إن الكفاءة من المواضيع بالغة الأهمية لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة ومستمرة دون أن تحدد بدقة درجة كفاءة الأسس والقواعد التي بنيت عليها، كما تعد مؤشرا هاما لنجاح النظام المطبق للمؤسسة

والكفاءة البيئية هي توفير سلع وخدمات ذات اسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الانسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه باضطراد من التأثيرات الايكولوجية وكثافة استغلال الموارد خلال دورة الحياة للوصول بها الى مستوى يناسب على الاقل مع طاقة حمل الارض التقديرية [38]

2- مؤشرات قياس الأداء البيئي :

تعد المؤشرات أداة مهمة في تعيين المشكلات البيئية ، تحليلها ، تقويمها وتحديد الأولويات ورصد التغير في حالة البيئة مع الزمن ، ووسيلة مهمة لمتابعة أداء السياسات [39]، وقياس التحسن في تحقيق أهداف محددة ؛ نظراً لكونها تعطي لمتخذ القرار صورة واضحة عن حالة البيئة و اتجاهاتها ، وتساعد في تتبع انعكاسات السياسة ،كما أنها تسهام في رفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية لدى الجمهور .

- مؤشرات الأداء البيئي : تهتم بتأثير المنظمة على النظم الطبيعية الحية وغير الحية متضمنة الأرض والهواء و الماء ، وتساعد تلك المؤشرات في النظم البيئية الحيوية تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية وإظهار وربط الأهداف البيئية للمنظمات وتطوير الموظفين ، ومؤشر الأداء البيئى هو وصف محدد للأداء البيئى مثل:

- النسبة المئوية لخفض إستهلاك الماء.
- حجم المادة لكل وحدة مخرجات .
- عدد حالات حوادث التسمم فى زمن محدد.

3- **المحاسبة البيئية** :

تعني " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع ". [40]

لقد عرفت المحاسبة البيئية من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على أنها تحديد وتجميع وتحليل والإفصاح عن معلومات التكاليف البيئية على مستوى المؤسسة . [41]

تعتبر المحاسبة البيئية مصدر رئيسي للمعلومات المرتبطة باقتصاديات أنشطة العمليات البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ونتيجة لاهتمام التنظيمات الحكومية بالبيئة والتنمية المستدامة تم إدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي حيث تهدف المحاسبة البيئية إلى جمع وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث والتصرفات البيئية للمشروع بغرض إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية لأصحاب المصلحة في المشروع بالإضافة إلى الجهات الرقابية الرسمية .

ان دمج الاعتبارات البيئة ضمن الإدارة وعمليات صنع القرار يؤدي لتحسين قدرت المؤسسات الاقتصادية التنافسية في ظل عولمة الاسواق وحدة المنافسة التي يشهدها العالم اليوم ، فمؤشرات الأداء تعد مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق الأهداف ، وكذلك تساعد مؤشرات الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارة والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين أدائها ،كما أنه لا بد من توفر نظام محاسبي بيئي يهدف إلى توفير أساس علمي وعملي للقياس والتقرير عن الأنشطة البيئية والتأثيرات ذات الصلة وهذا لتحسين الاداء البيئي .

فمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية هو وليد لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة ومن هنا تكمن أهمية تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية لزيادة القدرة تنافسية المؤسسات الاقتصادية واكتسابها اسواق محليه وخارجية .

الخاتمة :

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها الأسواق العالمية ، والتي اتسمت بتركيز الاهتمام على الجودة البيئية للسلع والخدمات ، وذلك عن طريق وضع عدة مواصفات وضوابط بيئية للسماح بدخول السلع إلى أسواقها، أصبح المستهلك يقبل على المنتجات التي تحترم المواصفات البيئية العالمية ،وهذا ما فرض على المؤسسات الاقتصادية الاستجابة لهذه التغيرات ،وذلك من خلال تبني منظومة التأهيل البيئي الرامية لتعزيز قدرتها التنافسية والطريق الى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق اعتماد المواصفات العالمية مثل منظومة التصرف البيئي 14001 ISO لتحسين ادائها البيئي و المسؤولية الاجتماعية 26000 ISO بالقيام بالتزاماتها اتجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها ،حيث ساهمة المؤسسات التونسية المطبقة لبرنامج التأهيل البيئي من مساهمة فعالة في التنمية المستدامة من الحفاظ على البيئة و خلقها لفرص عمل وزيادة قدرتها التنافسية عن طريق التصدير للخارج .

نتائج البحث :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى بعض النتائج نذكرها فيما يلي:

1–عدم الاهتمام بالبيئة تسبب في حدوث مشكلات بيئية ،وهو ما دفع الدولة الى إلى إتباع إجراءات على المستوى الكلي للحفاظ عليها وعلى الانسان في حد ذاته ،ومن بين هذه الاجراءات هو ضرورة تأهيل المؤسسات .

2–تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بيئيا اهمية كبيرة كونها تعتبر بمثابة انتقال المؤسسة من مستوى الى مستوى اخر يتميز بالكفاءة والمردودية ، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ،وتعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا .

3–أصبح التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية يحتل مكانة هامة في برامجها لأنه يحقق العديد من الاهداف ،فهو ينهض بالإنتاج الصناعي النظيف ويمكن المؤسسة من تحسين صورتها أمام عملائها وحصولها على العديد من الامتيازات .

4–أصبحت الأبعاد البيئية والاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير في نمط تسييرها وذلك بتطبيق المعايير الدولية ISO26000 ،ISO14001 لأن التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية .

توصيات البحث :

1– ضرورة سن التشريعات والقوانين الخاصة بتحديد مستويات التركيز القصوى للملوثات المسموح بها، والعمل على إدماج الأبعاد البيئية عند وضع المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية ، ودراسة حياة المنتجات المختلفة بما يضمن الحد من المخلفات، بالإضافة الى ذلك القيام بالدراسات البيئية عند دراسة جدوى المشاريع الصناعية من قبل المستثمرين وأصحاب المؤسسات للتأكد من أن هذه المشروعات الجديدة لن تحدث ضرراً بالبيئة .

2– حث المؤسسات الاقتصادية على تأهيل مؤسساتها بيئيا وضرورة تطبيق برنامج التأهيل البيئي على غرار برامج التأهيل الاخرى ، لما له من انعكاسات على التنمية المستدامة .

3– ضرورة اهتمام الشركة بالمزايا التنافسية والتي من بينها التطبيق الناجح لنظام الإيزو 14001 و الحفاظ عليها للاحتياج المستقبلي لها .

4– على الحكومات الساعية لتحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية .

5– منح المؤسسات التي تحافظ على البيئة معاملة ضريبية مميزة من حقي الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها .

6– العمل على تبني استراتجيات التصنيع الأخضر لما لها من اثر في تحسين الأداء البيئي وذلك من خلال التخلص من المخلفات الصناعية بإعادة استعمالها او تدويرها بأساليب وطرق للحد من الاضرار البيئية اولا وتحقيق ايرادات للمؤسسة ثانيا فضلا من محاولة تخفيض كلف العمليات الصناعية لإسهامها في تحسين الأداء البيئي .

7– تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الانخراط في برامج التأهيل وخاصة في ما يتعلق بالجانب البيئي ، و اعتماد المواصفات العالمية للجودة والبيئة والمعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وهذا لمحاولة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

8– تشكيل هيئة أو وكالة وطنية للتقييس البيئي مهامها تتمثل في مساعدة ومرافقة المؤسسات الجزائرية المهتمة بتطبيق أنظمة الادارة البيئية وزيادة الدعم المالي لهذه المؤسسات ، إلى جانب وضع علامة بيئية وطنية تقدم سنويا للمؤسسات الجزائرية ذات الأداء البيئي المتميز.

قائمة المراجع

1- رجاء وحيد دويدري ،البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري التراثي ،دار الفكر ،دمشق ,سوريا ،ط1 ، 2004 ،ص 23 .

2- المرجع نفسه ، ص 25 .

3- عادل الشيخ حسين ،البيئة مشكلات وحلول ،دار اليازوري ،عمان،الاردن ،2009 ،ص 19 .

4- عارف صالح مخلف ،الإدارة البيئة والحماية الإدارية للبيئة ،دار اليازوري ،عمان ،الاردن ،2007 ،ص31 .

5- مصطفى عبد اللطيف عباسي ، حماية البيئة من التلوث ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004، ص 10.

6- برني لطيفة ،دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2007 ،ص 4 .

7- وزارة التهيئة العمرانية،البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007 ،دار الحقائق ،الجزائر ،2005, ص 258 .

8- منيرة سلامي ،منى مسغوني ، اشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر ، الملتقى الدولي الثاني حول أداء المتميز للمنظمات والحكومات , ط 2 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ,الجزائر ،يومي 22و23 نوفمبر ،2011 ،ص 370 .

9- دعم الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة ، http://www.turess.com/akhbar/59985، اطلع عليه يوم 14 /02 / 2012 .

10- منيرة سلامي ،منى مسغوني ، مرجع سبق ذكره ،ص 372 .

11- (التأهيل البيئي في تونس ركيزة لكسب رهان الجودة))،مجلة البيئة والصحة ،العدد 9 ،تونس ، اطلع عليه يوم 25 /04 / 2012 . http://www.envmt-healthmag.com

12- خالد مصطفى قاسم ،استراتيجية الإنتاج الأنظف من منظور تقنيات النانو كمدخل لتفعيل التنمية المستدامة فى الصناعة العربية ،المنتدى الصناعى العربى الدولى ،25 – 28 مايو ،الدوحة ,قطر ، 2010 ،ص 4 .

13- فاتح مجاهدي ،شراف براهيمي ،برنامج الانتاج الانظف كآلية لزيادة فعالية الادارة البيئة ودعم الاداء البيئي للمؤسسة ،الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ،ط2 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ,الجزائر ، يومي 22 و23 نوفمبر ،2011 ،ص 432.

14- عبد الناصر موسى ،أمال رحماني ,(الادارة البيئية واليات تفعيلها قي المؤسسات الصناعية))،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ،العدد 4 ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،2008 ،ص 87 .

15- الشيخ الداوي ،الالتزام بمعايير الادارة البيئة نحو تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال ،الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ،ط2 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ,الجزائر ،يومي 22 و23 نوفمبر ،2011 ص 518 .

16- نجم العزوي ،عبد الله حكمت النقار ،ادارة البيئة نظم ومتطلبات iso14000 ،دار المسيرة ،ط1 ،عمان ،الاردن ،2007 ،ص 135 .

17- المرجع نفسه ,ص ص 137 -139 .

18- فاتح مجاهدي ،شراف براهيمي، مرجع سبق ذكره ،ص7 .

19- International Organisation for Standardization, The ISO Survey of Certifications2008, November 2009 ,p29 .

20- عبد الناصر موسى ،أمال رحماني ،مرجع سبق ذكره ،ص 90 .

21- منية براهم يوسف ،مرجع سبق ذكره ،ص 9 .

22- بوعزيز ناصر ،معطى الله خير الدين ،(التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية ركيزة لكسب رهان الجودة) ،مجلة الابحاث الاقتصادية ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،الجزائر ،العدد 5 ،2011- 2012 ، ص 17 .

23- لجنة بروتنلاند تتكون من 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم برئاسة وزيرة البيئة النرويجية كروهارام برونتلاند .

24- إبراهيم بظاظو, السياحة البيئية وأسس استدامتها , الوراق للنشر والتوزيع , ط1 , عمان ,الاردن, 2010 ، ص 110 .

25- مطانيوس مخول ، عدنان غانم ، (نظم الإدارة البيئة ودورها في التنمية المستدامة) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد 2 ، سوريا ، 2009 ، ص 38

26- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،7و8 أفريل ، 2008 ، ص 4 .

27- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، ط 1 ،2007 ، ص 25 .

28- (لماذا تنمية مستدامة)، مجلة الجيش ،مؤسسة المنشورات العسكرية ، العدد 536 ، مارس 2008 ،الجزائر ، ص 55

29- عمر شريف ، بومدين بروال ، المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الاعمال ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية ، بشار ، الجزائر ، يومي 14 و 15 فيفيري ، 2012 ، ص 453 ،

30- Michel Capron ، Françoise Quairel-Lanoizelée ، la responsabilité d'entreprise Sociale ، éditions la découverte ، Paris ،2007،P23 .

31- وهيبة مقدم ، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارةالبيئية لتحقيق التنمية المستدامة http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68347/posts/159111 اطلـــع عليه يوم 14 / 05 / 2012

32- مولاي لخضر عبد الرزاق ، بوزيد سايح ، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات ، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي : الواقع والرهانات ، جامعة غرداية ، الجزائر ، يومي 23 و24 أفريل ، 2011 ، ص 6 .

33- حسين الاسرج ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 90 ، الكويت ، 2010 ، ص 7 .

34- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف، بيروت ، لبنان ، 23 و 24 مارس، 2009، ص 9 .

35- المرجع نفسه ، ص 7 .

36- عبد الرزاق قاسم شحادة ، (القياس المحاسبي للاداء البيئي للشركة السورية العامة للاسمدة وتأثيره على القدرة التنافسية في مجال الجودة) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010 ، ص283 .

37- بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي، الملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 22و23 نوفمبر 2011، ص 86 .

38- زكريا طاحون ،إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس ، القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص 81

39- مجيد جاسم ، دور مؤشر الأداء البيئي في معرفة الواقع البيئي الخليجي ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 3060 ، السبت 22 يناير 2011، ص 15.

40- فارس فضيل ، حموة ضويفي ،المحاسبة البيئة كآلية لدعم وتحسين الاداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، ط2 ، جامعة ورقلة، يومي 22و23 نوفمبر 2011 ، ص 467 .

41- International Federation of Accountants ، Environmental Management Accounting ، International Guidance Document ، New York ، USA ، 2005، P 13